

تعديات المرحلة تلقي بظلالها على عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط

الجوار الفلسطيني

□ وليس بعيداً عما يجري على الساحة الفلسطينية، تشهد دول الجوار الفلسطيني تحركات تبعث على التفاؤل وأخرى مريبة تتمثل في الاحتقان الداخلي في لبنان والضغوط الخارجية على سوريا منذ جريمة اغتيال رفيق الحريري، مما ينعكس سلباً على أوضاع الداخل الفلسطيني وقضية فلسطين برمتها، فإما كان وراء جريمة اغتيال الحريري والتصعيد تجاه دمشق وبيروت، فإن المستفيد الأكبر مما يحدث هو إسرائيل.

وبالإضافة إلى إسقاطات تطورات الأحداث في لبنان على الشأن الفلسطيني، فإن القاهرة تستعد لاستضافة اجتماع لدول الجوار الفلسطيني على هامش اجتماعات مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب لتكريم ما تم إنجازه منذ انعقاد قمة شرم الشيخ والصحف والباحث في المبادرة العربية للسلام والتأكيد على ضرورة دراستها ووضع الية دقيقة لتنفيذها، ولابد أن تلقي أحداث لبنان والضغوط على سوريا بظلال كثيفة على هذه اللقاءات التي تشارك فيها اليمن والجامعة العربية ودول الطوق - سوريا، ومصر، والأردن، ولبنان - بالإضافة إلى فلسطين والسعودية، فحساسية الموقف تتطلب تحركاً عربياً مكثفاً على مستوى الجامعة العربية.

ويرجح المراقبون أن يكون الملفان السوري واللبناني على رأس أولويات قمة الجزائر، لأن ما يجري في لبنان وما يحاك ضد سوريا له انعكاساته على مجمل الأوضاع العربية، وإن بدرجات متفاوتة، ولابد من التحرك سريعاً لتطويق الأزمة والحيلولة دون استفحالها على نحو دراماتيكي لا تحمد عقباه.

طريق السلام

□ وفي ظل هذه الأجواء «المكهرية»، يامل الفلسطينيون من المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لدفع عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط قدماً، ودعم تطبيق «خارطة الطريق» والتأكيد على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ومساندة مسيرة الإصلاح التي تقودها حكومة قريع لإصلاح ما أفسده الاحتلال، لكن مؤتمر لندن، المنعقد بمشاركة ممثلين عن اللجنة الرباعية الدولية ومقاطعة إسرائيل، والهادف إلى تعزيز المؤسسات الفلسطينية، ليس سوى خطوة أولى على الطريق الطويل والشاق للتوصل إلى سلام دائم، فالخطة الدولية للسلام لم تحرز أي تقدم منذ إطلاقها عام ٢٠٠٣م، ولا تزال آمال التسوية النهائية بعيدة المنال طالما أن المفاوضات لم تعد إلى المشاركة في حوار القاهرة من المغادرة لحضور الاجتماع الذي كان مقرراً في الخامس من مارس الجاري، علاوة على أسباب أخرى متعلقة بالمشاورات الجارية من أجل التوصل إلى اتفاق ورؤية مشتركة لبرنامج وطني على أمل أن يشكل إجماعاً وطنياً فلسطينياً.



واحتواء الخلافات حول التعامل مع إسرائيل لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى هدنة دائمة، وصولاً إلى تسوية جميع المسائل الخلافية المتعلقة بالحل النهائي للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس اتفاقيات السلام، ومنها اتفاقية قمة شرم الشيخ الأخيرة، ووفقاً لخطة «خارطة الطريق» الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية.

الهدنة

□ ومع أن القيادة الفلسطينية الجديدة اجتزات الامتحان الصعب في تشكيل الحكومة وكسر القاعدة الثابتة بفصل مهام الحكومة عن المجلس التشريعي بعد أن تغلقت على الأزمة الحكومية، إلا أن شروط المرحلة السياسية الانتقالية فرضت عليها العمل على التهدئة والتوصل إلى اتفاق هدنة مع فصائل المقاومة، خاصة حركتي «حماس» و«الجهاد»، لخلق مناخ آمن في سبيل تنفيذ وعودها الخاصة بإعادة الإعمار والبناء وحفظ الأمن والنظام، وتوجت هذه الجهود السلمية باتفاق الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي خلال قمة شرم الشيخ، التي جمعت «ابو مازن» ورئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون، لوقف التصعيد طويلاً أمام أول اختبار مع عملية تل أبيب الأخيرة التي أعادت خلط الأوراق من جديد

الانتخابات التشريعية، تتطلب ضرورات المرحلة من رئيس الحكومة الفلسطينية التعامش مع التشكيلة الحكومية الحالية لضمان الفوز بالانتخابات والبقاء في منصبه مع قرب انعقاد المؤتمر العام لحركة «فتح»، كبرى الفصائل الفلسطينية، بعد ستة أشهر.

وبالرغم من أجواء الأمل التي تسود الساحة الفلسطينية والمنطقة والعالم بعيد انتخاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتشكيل حكومة قريع، إلا أن هناك الكثير من المهام التي يتعين إنجازها لضمان الأمن القومي واستعادة القانون وانتظام وضمان نجاح عملية الإعمار واستمرار عملية السلام بهدف إنهاء الاحتلال، ومن المؤكد أن هناك تحديات تواجه القيادة الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة، ولابد للمجتمع الدولي أن يمد يد العون للفلسطينيين لدفع العملية السياسية وتنشيط الاقتصاد الفلسطيني من جديد.

وفي ضوء تعهدات القيادة الفلسطينية بتحقيق الأمن والاستقرار ومحاربة الفساد في إطار الإصلاح الشامل والعمل على إنجاح الانتخابات التشريعية، فإن المسألة الداخلية تحتاج إلى ترتيب البيت الفلسطيني من خلال تشكيل مرجعية وطنية يتم التوافق عليها بين كافة قوى وفصائل المقاومة، والاتفاق على برنامج سياسي موحد للحفاظ على وحدة الصف الوطني الفلسطيني وخلق إجماع عام حول مجمل القضايا الداخلية

علي العمري

□ انبثقت الحكومة الجديدة لرئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع في أعقاب مفاوضات شاقة لتكون أول حكومة فلسطينية تشكل منذ رحيل الرئيس ياسر عرفات، لكن ميلاد هذه التشكيلة الحكومية جاء في ظل ظروف صعبة للغاية تمر بها قضية فلسطين خاصة والمنطقة العربية عموماً لتواجه تحديات كبيرة لا يستهان بها تحيط بأقضايا الشرق الأوسط الأكثر تعقيداً على الإطلاق في التاريخ الإنساني الحديث.

ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل أهم أولويات حكومة قريع، الذي حدد ثلاث مهام رئيسية للمرحلة القادمة تركز في الأساس على ترسيخ الأمن في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومواصلة برنامج الإصلاحات السياسية وتوحيد الأجهزة الأمنية والمؤسسات الأخرى والتحصير للانتخابات التشريعية المقررة في شهر يوليو من العام الجاري، غير أن مهمة الحكومة الفلسطينية الجديدة المؤلفة من (٢٥) عضواً، لن تكون سهلة طالما استمرت إسرائيل في احتلال أجزاء واسعة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وتمادت في سياسة الحصار والحواجز العسكرية وعمليات التوغل والإغتيالات، ونظراً لصعوبة الأوضاع الناجمة عن استهداف البنية التحتية وتدمير مقار السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية ومراكز الشرطة، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى وانعدام الأمن والنظام.

خطة عمل

□ ومنذ حصولها على ثقة المجلس التشريعي بعد تأجيل إعلانها عدة مرات بسبب الجدل الذي أثير قبل تشكيلها وجعل ولايتها متعسرة، تعكف حكومة قريع حالياً على وضع خطة عمل للأشهر الثلاثة القادمة على أن تقدم خلال أسبوع إلى المجلس التشريعي للتصويت عليها حول قضايا الأمن والإصلاح والانتخابات، وقد لغيت التوليفة، التي تمثلها هذه الحكومة، ترحيباً داخلياً وعربياً وولياً، حتى أنها وصفت بحكومة التكنوقراط وانتصاراً للديمقراطية الفلسطينية الناشئة مع تطعيمها بوزراء جدد يشغلون (١٧) حقيبة وزارية، أبرز هذه الوجوه الدكتور ناصر القدوة، مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة سابقاً، لشغل منصب وزير الشؤون الخارجية، وشهدت خروج صائب عريقات، وزير شؤون المفاوضات الأسبق.

وأبرزت التشكيلة وجوهاً جديدةً من خارج المجلس التشريعي للمرة الأولى منذ تشكيل أول حكومة فلسطينية في قطاع غزة وآخر التسعينيات وبعد رحيل عرفات وانتخاب الرئيس الحالي محمود عباس في شهر يناير الماضي، الأمر الذي وجد قريع نفسه في موقع حرج واضطر إلى تعديل تشكيلة حكومته بشكل جذري إثر مشاورات صعبة.

ومن هنا وحتى شهر يوليو، موعد إجراء

يرجح المراقبون

أن يكون الملضان

السوري واللبناني

على رأس أولويات

قمة الجزائر، لأن

ما يجري في لبنان

وما يحاك ضد

سوريا له انعكاساته

على مجمل

الأوضاع العربية،

وإن بدرجات

متفاوتة، ولا بد من

التحرك سريعاً

لتطويق الأزمة

والحيلولة دون

استفحالها على

نحو دراماتيكي لا

تحمد عقباه.

اعلان